



تعميم إداري على كافة المحامين والموثقين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

إشارة إلى البريد الإلكتروني الوارد للوزارة بتاريخ ١٤٤٠/٣/٢٤هـ من أمانة اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بشأن ضرورة متابعة الدول عالية المخاطر التي أدرجت في الموقع الإلكتروني للجنة، وإلى الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ ونصها "على المؤسسات المالية، والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة المتناسبة مع المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل ومعاملات مع شخص يأتي من دولة حددها هي أو حددتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بأنها دولة عالية المخاطر".

وحيث إن اللجنة تقوم بتحديث قوائم الدول عالية المخاطر على موقعها الإلكتروني بشكل مستمر؛ لذا فإن الوزارة تؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة موقع اللجنة الإلكتروني فيما يتعلق بالدول التي تحددها اللجنة بأنها عالية المخاطر بما يعزز الإجراءات المتخذة من قبلكم، لتحديد مخاطر الدول عالية المخاطر من خلال الرابط التالي:

<http://www.aml.gov.sa/ar-sa/Pages/HighRiskCountries.aspx>

مع للاطلاع واتخاذ اللازم. والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير العدل

وليد بن محمد الصمغاني

التصنيف: تنظيم

صورة لـ:

= المجلس الأعلى للقضاء

= مكتبنا

= فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية

= فضيلة وكيل الوزارة للتوثيق والتسجيل العيني للعقار

= السكرتارية الخاصة بمكتبنا

= محاكم الاستئناف

= الإدارة العامة للمحاماة

= إدارة التعاميم مع الأساس

القيود رقم ٤٠/١١٦٣٢١٧ في ١٤٤٠/٤/١١هـ

= المحكمة العليا

= مكتب معالي نائب الوزير

= فضيلة وكيل الوزارة للتنفيذ

= فضيلة وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي

= سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية

= فروع الوزارة

= الإدارة العامة للموثقين

= مركز الوثائق والمحفوظات